AgEcon SEARCH
RESEARCH IN AGRICULTURAL & APPLIED ECONOMICS

The World's Largest Open Access Agricultural & Applied Economics Digital Library

This document is discoverable and free to researchers across the globe due to the work of AgEcon Search.

Help ensure our sustainability.

Give to AgEcon Search

AgEcon Search
http://ageconsearch.umn.edu
aesearch@umn.edu

*Papers downloaded from **AgEcon Search** may be used for non-commercial purposes and personal study only. No other use, including posting to another Internet site, is permitted without permission from the copyright owner (not AgEcon Search), or as allowed under the provisions of Fair Use, U.S. Copyright Act, Title 17 U.S.C.*

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة الدول العربية
المنظمة العربية للتنمية الزراعية

وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي
جمهورية مصر العربية

الندوة القومية لدراسة مخطط تنمية إنتاج اللحوم الحمراء والترويج لمشروعاته

في الوطن العربي

القاهرة في الفترة ٢٢-٢٤ سبتمبر ١٩٩٨

آثار المتغيرات الإقليمية والدولية علي قطاع اللحوم الحمراء

إعداد

الأستاذ الدكتور/ إبراهيم سليمان

أستاذ الاقتصاد الزراعي، جامعة الزقازيق

مستشار وزارة التجارة والتموين

مصر

١ المقررات و النتائج التي أسفرت عنها جولة أورجواي ذات العلاقة بقطاع اللحوم الحمراء

من المتوقع أن يؤدي تطبيق اتفاقيات جولة أورجواي إلى تغيرات معنوية في القواعد الحاكمة للتجارة العالمية في المنتجات الزراعية، ومنها اللحوم الحمراء. و تحدث هذه التغيرات في مجالات أربعة رئيسية هي: ١- التسهيلات السوقية والتعريفة الجمركية، ٢-سياسات دعم الصادرات، ٣-دعم أسعار المنتجات و المدخلات المحلية، ٤- القيود الصحية و البيئية. و تركز الدراسة على أثر هذه الاتفاقيات على قطاع اللحوم الحمراء بصفة خاصة.

١ -١ التسهيلات السوقية و التعريفة الجمركية:

هذا المحور في اتفاقيات جولة أورجواي سيؤدي إلى تحويل القيود النقدية إلى تعريفة جمركية ثم إلى خفض تدريجي لهذه التعريفة. الدول المتقدمة مجبرة أن تخفض كل الرسوم الجمركية بحوالي ٣٦% خلال فترة ٦ سنوات (٩٥-٢٠٠٠)، بحيث يكون الحد الأدنى للخفض ١٥% أما الدول النامية فملتزمة أن تخفض تعريفتها الجمركية بنسبة ٢٤% و بحد أدنى ٥% .

١ -٢ سياسات دعم الصادرات:

أما في مجال دعم الصادرات فيجب تخفيض الصادرات المدعمة بنسبة الثلث من متوسط الفترة ٨٦-١٩٩٠. و ميزانية الإنفاق على دعم الصادرات الذي تقدمه الدول المتقدمة يجب أن تخفض بنسبة ٣٦% خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠. كما يجب تخفيض كمية الصادرات بنسبة ٢١% خلال نفس الفترة. هذا بينما يتطلب تطبيق تلك الاتفاقيات من الدول النامية أن تخفض ٢٤% من قيمة دعم الصادرات ، ١٤% من كمية الصادرات - الجدول رقم (١).

١ -٣ دعم أسعار المنتجات والمدخلات المحلية:

أما في مجال دعم المنتجات المحلية فإن تطبيق تلك الاتفاقات يتطلب أيضاً تقييد كل مصادر التشوهات السعرية في التجارة المحلية الراجعة للدعم، و يتمثل ذلك في أن تخفض الدول المتقدمة الدعم الإجمالي على المنتجات في التجارة المحلية بنسبة ٢٠% خلال الفترة ٩٥-٢٠٠٠، مقارنة بمتوسط الفترة ٨٦-١٩٨٨، أي فترة الدعم قبل تطبيق الاتفاقات. وقد بلغت هذه النسبة في الدول النامية ١٣%، و مطلوب تحقيقها خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٤. و من المتوقع مع تطبيق الاتفاقية ربط الأسعار المحلية بالأسعار العالمية، و من المتوقع أيضاً انخفاض معدلات ارتفاع أسعار السوق المحلي و تقلباتها.

١ -٤ - القيود الصحية و البيئية:

يعتبر قرار حماية الصحة العامة والبيئة في التجارة الزراعية من أهم ما أسفرت عنه جولة أورجواي. حيث تعتبر المنتجات الزراعية المستخدمة للتكنولوجيا ذات العمالة الكثيفة من أكثر السلع تأثر . ومن أهم هذه المجموعات الحاصلات البستانية، والمنتجات الحيوانية. والاشتراطات الصحية تمتد حتى مرحلة الإنتاج بحيث تكون هناك ضمانات في سلامة المدخلات وليس فقط المخرجات، وخلال مراحل السوق حتى تصل إلي مرحلة الاستهلاك، وهو أمر غاية في الصعوبة لكثير من الدول العربية، خاصة في مجال اللحوم الحمراء في النظم الواسعة الرعوية، وهو النمط الأعم في النظم الإنتاجية العربية القادرة علي التصدير، مثل السودان والصومال ، وجيبوتي، وموريتانيا. وعند تطبيق شروط ومعايير الجودة (ISO ١٤٠٠٠) سوف تصبح المؤشرات البيئية شرطاً ضرورياً للتصدير. وهناك مكتب مكافحة الأوبئة في باريس، ومنظمة الصحة العالمية، تصدر شهريا تقارير عن المناطق المحظور استيراد اللحوم الحمراء منها سواء من الماشية أو الأغنام، ومنظمة التجارة العالمية تأخذ بهذه النشرات وليس فقط مؤسسات التجارة في السوق العالمي. لهذا فمشكلة أمراض الحيوان هي

العقبة الهامة في وجه صادرات العربية من اللحوم من الدول ذات الميزة النسبية في إنتاج اللحوم الحمراء.

٢ المقدرة التنافسية للدول العربية في إنتاج اللحوم الحمراء في إطار تحرير التجارة العالمية ومقررات جولة أورجواي:

استمر أداء أسواق المنتجات الحيوانية و خاصة اللحوم الحمراء في الدول العربية لعدة عقود يعمل في ظل دعم كبير للمدخلات و المنتجات، و تشوهات سعريه، ليس هذا فحسب بل امتدت سياسات الحماية إلى حظر في الاستيراد لبعض المنتجات الحيوانية في بعض الدول حماية لأسعار الإنتاج المحلي. هذا باعتبار أن الإنتاج المحلي من اللحوم غالبا ما يكون أعلى سعرا من نظيره المستورد، مما لا يعطي ظاهريا ميزة نسبية للإنتاج المحلي على المستورد. و يعتقد كثيرون أن هذا الأمر ظاهري لأنه راجع إلى ممارسة الدول المصدرة لسياسة دعم صادراتها من اللحوم الحمراء والحيوانات الحية خاصة دول مجلس الوحدة الاقتصادية الأوروبية (السوق الأوروبية المشتركة)، بمعنى أنه عند التطبيق الكامل لاتفاقيات التجارة الحرة سوف يزال هذا الدعم على اللحوم والحيوانات الحية المستوردة للسوق العربية من قبل المصدرين. فإذا تم ذلك فيتوقع أنصار هذا الرأي أن ترتفع أسعار اللحوم المستوردة بحيث تعادل أو تزيد عن الأسعار المحلية، و من ثم تزول نسبيا أسباب الحماية و يصبح للإنتاج المحلي القدرة على المنافسة العالمية.

و هناك عدد آخر من الباحثين يرون أنه حتى بعد إزالة دعم صادرات الدول الأوروبية أو الأمريكية عن اللحوم الحمراء فسوف يبقى سعرها أقل من سعر المنتج المحلي، مع الأخذ في الاعتبار التقدم في التكنولوجيا الحيوية في هذه الدول مقارنة بمحددات تنمية الإنتاج المحلي العربي. وتقوم الدراسة بتحليل كمي لبيان مدي صحة أي من الرأيين.

٢ – ١ مؤشرات التجارة الخارجية في اللحوم الحمراء

من الغريب أن يملك الوطن العربي أكثر من ٤٧ مليون من الأبقار وتبلغ حجم صادراته منها حوالي ١١٥ ألف راس فقط، أي بنسبة حوالي ٠,٣% من حجم القطعان في عام ١٩٩٦. هذا بينما استورد أكثر من ٢٣٩ ألف رأس في نفس العام. ومن الغريب أيضا أن يملك الوطن العربي أكثر من ١٥١ مليون رأس من الأغنام ويصدر منها فقط حوالي ٤,٥ مليون، أي حوالي ٣%، في عام ١٩٩٦، بينما يستورد أكثر من ٩ ملايين رأس من الأغنام في نفس العام.

يشير الجدول رقم (٢) إلي أن صادرات الدول العربية من الأبقار الحية انخفض بمعدل ٥٤,٣% سنويا في التسعينات، وأنه رغم ارتفاع سعر التصدير بمقدار حوالي ٣,٤١% في التسعينات، إلا أن مقدار ارتفاع سعر استيراد الأبقار الحية كان أعلي، أي حوالي ٧,٩٤% سنويا خلال نفس الفترة. وهذا مؤداه أن بلغ متوسط سعر تصدير الرأس حوالي ٢٤٥ دولارا، وقد يبين هذا المتوسط المنخفض أن للدول العربية قدرة علي تصدير الأبقار الحية بسعر يقل عن السوق العالمي، مما يعطيها ميزة نسبية والقدرة التنافسية. وقد يعني أيضا أن الدول العربية تصدر أبقارا حية منخفضة الجودة (الوزن الحي ونوعية اللحم، وتخرج من سوق غير مأمون صحيا)، كما يعني أن سوقها محدود الطلب ويقتصر علي موسم عيد الأضحى.

والنظرة الفاحصة في الجدول رقم (٢) تبين أن أهم الدول المصدرة للأبقار الحية هي جيبوتي (٦٦ ألف رأس في عام ١٩٩٦)، تليها موريتانيا (٣٧ ألف رأس في عام ١٩٩٦)، ثم الصومال (١٥ ألف رأس في عام ١٩٩٦)، وأخيرا السودان (١٠ ألف رأس في عام ١٩٩٦). وهذا يعني أن جيبوتي استطاعت أن تصدر حوالي ٢١% من حجم قطيع الماشية لديها، بينما صدرت موريتانيا حوالي ٣% من قطيع الأبقار لديها، والصومال صدرت حوالي ١% من حجم قطيع الأبقار لديها، والسودان صدرت حوالي ٠,٠٣% من قطيع الأبقار لديها. ولكن تلعب تجارة الترانزيت وعدم القدرة علي التحكم الكامل في تحديد دولة المنشأ في القرن الأفريقي لاتساع الحدود ولوجود القطعان الرعوية

البدوية الرحالة. دورا هاما في إعطاء هذه الأهمية لصادرات ميناء جيبوتي. والأهم من ذلك أن عدم الاستقرار في كل من السودان والصومال أدي إلي تدهور حجم صادراتها، علاوة علي عوامل أخري مثل ضعف البنية الأساسية، وتقلبات سقوط الأمطار بين الجفاف وقلة الأمطار في بعض السنوات، مما يزيد من النفوق، إلي غزارتها عن الحد الملائم في سنوات أخري مما يقطع خطوط المواصلات والطرق. وانخفاض سعر الأبقار في هذه الدول الرئيسية المصدرة بقدر ما يوحي بتوافر الميزة النسبية، بقدر ما يعكس أيضا انخفاض الجودة والوزن التسويقي، وارتفاع احتمالات الإصابة بالأمراض. ورغم كل ذلك تبقي هذه الدول الأربع هي المناطق الواعدة لتحقيق قدرة تنافسية للوطن العربي في تصدير اللحوم الحمراء من البقر. وهذا ما سوف تعرضه الدراسة في موضعه.

ويبدو أن تجارة الترانزيت وتصدير بعض حيوانات التربية من سلالات محسنة لماشية اللبن وراء الأعداد المحدودة المصدرة بأسعار مرتفعة في الدول العربية الأخرى، كما يتبين من الجدول رقم (٢).

أما بالنسبة للأغنام والماعز الحية، فهي النمط الرئيسي في صادرات الدول العربية، ورغم أن السودان وموريتانيا وسوريا والصومال هي أسواق التصدير الرئيسية، فقد أظهرت بيانات الجدول رقم (٣) أن الأردن وعمان ومصر قد أصبحت أسواقا ذات وزن في تصدير الأغنام. ولكن عبور القبائل الرحل بين دول الجزيرة العربية والأردن، وبين سوريا والأردن، والعراق سعيا وراء الكلأ والماء وربما بعدا عن مناطق الاضطرابات، أو حصولا علي مميزات عينية تحت مظلة بعض البرامج إنمائية، كان وراء زيادة أعداد صادرات الأردن وسوريا من ناحية وعمان من ناحية أخري، حيث أن هذه القبائل لا تحمل هوية أو جنسية بمعناها الدقيق.

وبعكس أسعار صادرات الأبقار فإن متوسط سعر التصدير للرأس بلغ ٦٦ دولارا في عام ١٩٩٦، وهو أعلي من سعر أغنام "المارينو" والأغنام الصيني في السوق العالمي والتي تدور حول ١٥-٣٠ دولارا للرأس حسب عمرها. ولكن الذوق العربي مازال يفضل الأغنام ذات الذيل السميك،

مما يعطي لها هذه الأهمية. وقد انخفض أيضا بمعدل حوالي ١٢% خلال التسعينات، ولكن كانت صادرات الأغنام والماعز من الأسواق العربية أكثر ازدهارا خلال التسعينات عن صادرات الأبقار، حيث زادت بمعدل حوالي ٨% سنويا. وهناك دول مثل دول مجلس التعاون الخليجي والعراق تصدر نوعيات خاصة من الأغنام العربي ذات الطلب الخاص في الوطن العربي. ولذلك يبلغ سعرها ضعف سعر الرأس من إنتاج الدول العربية الأخرى، وأهم طلب عليها هو في دول الخليج العربي.

وفرص منافسة صادرات الأغنام العربية في السوق العالمي كحيوانات حية محدود للغاية، لأن الذوق العالمي لا يهتم بالضأن ذات الذيل السميك. لهذا ففرصتها هي أن تسوق كذبائح، أو لحوم مجمدة أو مبردة، أو تخلط السلالات المحلية بالسلالات الأجنبية للتخلص من الذيل السميك.

ومازالت الدراسة ترى أن تغطية احتياجات السوق العربي من الأبقار والأغنام من خلال التجارة البينية أمر هام للغاية، لرخص أسعار لحوم الأبقار والأغنام من الدول الرئيسية المصدرة، حتى مع انخفاض نوعيتها، لأن أكثر من نصف سكان العالم العربي تحت خط الفقر، ويحتاجون للحوم منخفضة السعر. والعامل المحدد هنا لعدم نمو التجارة البينية في هذا الشأن، عدا موسم عيد الأضحى، هو الحالة الصحية، وانتشار الأوبئة، في مناطق الإنتاج الرئيسية في السودان والصومال وموريتانيا وجيبوتي.

وصادرات الدول العربية من اللحوم المجمدة والمبردة والمصنعة ضئيل للغاية، فلم يتعدي ٣٨ ألف طن في عام ١٩٩٦، وقد تراجعت هذه الكميات بمعدل حوالي ٤٨% سنويا خلال الفترة ١٩٨٩-١٩٩٦، ولكن ارتفع سعر التصدير بمعدل حوالي ١٧% سنويا خلال نفس الفترة. وفي المقابل تستورد الدول العربية حوالي ٢٧١ ألف طن (عام ١٩٩٦) من اللحوم المجمدة والمبردة والمصنعة، وإن كانت هذه الكمية قد تراجعت بمعدل ٢% خلال التسعينات، ومصر هي المستورد الرئيسي للحوم المجمدة في الوطن العربي - جدول رقم (٤).

٢-٢ *مقارنة السعر المحلي بسعر الحدود للحوم الحمراء:*

من المؤشرات الهامة للتعرف علي القدرة التنافسية للدول العربية في سوق اللحوم الحمراء، مقارنة سعر المنتج بسعر الحدود (Border Price)، بحيث إن كانت هذه النسبة تعادل الواحد الصحيح أو تقل عنه كان للسوق العربي قدرة تنافسية عن السوق العالمي. أما لو كان سعر المنتج المحلي أعلي من سعر الحدود دل ذلك علي أن القدرة التنافسية للسوق العربي غير متوافرة. هذا بفرض أن السعر المحلي غير متأثر بتداخلات حكومية في آليات السوق.

ويتضح من الجدولين أرقام (٥،)٦، أن بيانات سعر المزرعة للحوم الحمراء متوفرة فقط لعدد محدود من الدول العربية، بينما تتوافر لعدد أكبر من الدول كسعر جملة وسعر تجزئة. لهذا حاولت الدراسة فيجاد متوسط لنصيب المنتج في دولار المستهلك من البيانات المتوفرة لتشتق سعر المزرعة لكل دولة باستخدام سعر التجزئة.

ويتضح من الجدولين أرقام (٥)، (٦) أن نصيب المنتج في سعر التجزئة (دولار المستهلك) في كل من تونس ومصر وموريتانيا يتراوح بين ٣٦% - ٥٩%. وهذا يدل علي أن سعر المزرعة المسجل هو سعر الحيوان الحي، وليس ما يعادله من لحم. أما هذا النصيب فقدر بحوالي ٧٥% في الأردن واليمن، أي أن هامش السعر بين المنتج والمستهلك ٢٥% من سعر المستهلك. وهذه النسبة أقرب إلي ما تم تقديره في دراسة سابقة للكاتب عن مصر بعد تعديل وحدة القياس لتصبح معادل طن لحوم في كل المراحل.

والخطوة التالية هي مقارنة سعر الطن من اللحوم المنتجة محليا كسعر باب مزرعة بسعر الحدود، وهو سعر اللحوم عالميا. ولجأت الدراسة إلي أسلوبين، كل يؤدي لمضمون معين لمعني القدرة التنافسية للإنتاج المحلي.

٢ -٢ -١مؤشرات السعر والقدرة التنافسية في السوق المحلي:

أن مقارنة سعر الحدود للحوم المستوردة وصول ميناء الاستيراد بسعر المنتج كمعادل طن لحوم محلية، يعطي مؤشرا لمدي قدرة الإنتاج المحلي علي منافسة المستورد، أي تنمية الإنتاج لسد

الفجوة السوقية من اللحوم الحمراء. وفي هذا التقدير تمت مقارنة متوسط سعر الحدود للحوم الحمراء (سعر الاستيراد) بسعر المزرعة المشتق في كل دولة. كما يتبين من الجدول رقم (٧) ومنه يتضح أن الإنتاج المحلي في كل من السودان وموريتانيا فقط هو القادر علي منافسة المستورد (ولو توافرت بيانات عن الصومال أو جيبوتي لكانت نفس النتيجة). ولكن في باقي الدول العربية يفوق السعر المحلي ذلك المستورد. وهو أمر طبيعي، لأن الدول الأربع الذكورة تتمتع بميزة نسبية في الموارد في إنتاج اللحوم الحمراء. وقد يري البعض أن هذا أمر غير دقيق لأن اللحوم المحلية طازجة والمستورد مثلجمد أو مبرد، وهما نوعيتين مختلفتين، وربما مال البعض إلي أن الطازج ذي نوعية أفضل. ولكن معروف أن اللحوم من ماشية "الزيبو" في هذه الدول أقل جودة من ماشية اللحم الأوروبية، طالما لم يتم تحسينها، وطالما لا تحصل علي كفايتها من العلف، وطالما هي عرضة أكبر للأمراض. وقد يتبين مما تقدم أن السعر المحلي في العراق أقل من المستورد أو يعادله. وهذا مرجعه للسياسات السعرية المتبعة (سعر جبري). ويبدو أن السعر المحلي في سوريا أقرب الأسعار لسعر الحدود من بين الدول الأخرى عدا دول الميزة النسبية.

٢-٢-٢ مؤشرات السعر والقدرة التنافسية في أسواق التصدير العالمية:

إن عديد من نماذج المحاكاة التي أجرتها المؤسسات العالمية، بينت أنه لا يتوقع نموا كبيرا في أسعار اللحوم الحمراء عالميا، حتى بعد تخفيض الدعم عن صادرات دول الوحدة الأوروبية، وأمريكا. ويتضح من الجدول رقم (٨) أن محاكاة الآثار المترتبة علي تطبيق التزامات تحرير التجارة سوف لا تؤدي لنمو في أسعار اللحوم بأكثر من ٧-١١% ، علي مدي ١٠-١٥ سنة، ويرجع ذلك لتوقعات زيادة العرض المنتج بواسطة الدول الأوروبية والأمريكية واستراليا ونيوزيلندا ، علاوة علي التقدم التكنولوجي، وزيادة إنتاج بدائل اللحوم الحمراء. وبالرجوع إلي الجدول رقم (٥) ، والجدول رقم (٦)، يتبين أنه خلال التسعينات قد حدث نموا كبيرا في أسعار اللحوم الحمراء، في العراق، خاصة الضأن ، ولكن هذا يرجع لمحنة الشعب العراقي الحالية، وهو أمر مؤقت. وحدث انخفاض في

أسعار اللحوم الحمراء بنوعيها في كل من البحرين، والجزائر، والسودان، وسوريا، واليمن. بينما عادل ارتفاع أسعار لحوم الماشية انخفاض كبير في أسعار الضأن في موريتانيا. وكانت الزيادة في أسعار اللحوم الحمراء في السعودية وتونس وعمان ضئيلة (في حدود ٢,٥%). والزيادة الملحوظة كانت في أسعار اللحوم الحمراء في مصر والمغرب والأردن. ولكن كانت هذه الزيادة في المدى المتوقع للأسعار العالمية. لهذا لا يتوقع أن تتبدل العلاقة بين السعر المحلي والعالمي كما بينها الجدول رقم (٨).

٢ -٢ -٣ الميزة النسبية وكفاءة الاستثمار

من مؤشرات كفاءة الاستثمار، معامل رأس المال المستثمر (ICOR). وهو يعني عدد الدولارات اللازمة لتوليد دخلا سنويا مقداره دولار واحد، ويعني أيضا عدد السنوات اللازمة لاسترداد دولار واحد مستثمر في مشروع معين. وعلي ذلك كلما زادت قيمة معامل الاستثمار يعني انخفاض كفاءة الاستثمار.

وقد قدرت دراسة استراتيجية وبرامج الأمن الغذائي العربي، التي أنجزتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية، معامل رأس المال المستثمر في القطاعات الزراعية المختلفة، ومنها الإنتاج الحيواني والداجن والسمكي. وبينت أن معامل راس للإنتاج الداجن يقل عن الواحد الصحيح، وللحوم الحمراء واللبان في الوطن العربي يساوي الواحد الصحيح، بينما يبلغ في الإنتاج السمكي حوالي ٢,٤، وفي الحبوب ٥,٧٨، وفي إنتاج الزيوت ٢,١٤، وفي إنتاج السكر ٤,٦، وفي القطاع الزراعي ككل حوالي ٣,٠٥. وهذا يبين أن إنتاج اللحوم الحمراء في الوطن العربي، خاصة في الدول ذات الموارد

الطبيعية الزراعية الكبيرة يعتبر نشاطا جاذبا للاستثمار، بصورة تفوق أنشطة الإنتاج النباتي بدرجة عالية.

٣ الآثار المرتقبة لتحرير التجارة علي قطاع اللحوم الحمراء

أ-١-خطت عدة دول عربية خطوات حثيثة في شأن التحرر الاقتصادي، ولكن تحرير التجارة في ظل اتفاقات التجارة التي أسفرت عنها جولة أورجواي سوف تجبرها علي الإسراع في فتح أسواقها الزراعية، وبالتالي توجيه مواردها نحو تحقيق الميزة النسبية في استغلال مواردها الزراعية البشرية، ليس فقط في السلع ذات القدرة التنافسية التصديرية بل تلك المطلوبة فقط للسوق المحلي. والقدرة التنافسية مضمون أوسع لمبدأ الميزة النسبية. فالميزة النسبية تعني الميزات التي تعكسها طبيعة الموارد الزراعية كماً وكيفاً والمستوي التكنولوجي في مقتصد معين، والميزة التنافسية تزيد علي ذلك الإمكانات التسويقية، من بنية أساسية تجارية، وتركيب مؤسسي كفء، وسياسات اقتصادية ملاءمة واستقرار سياسي واجتماعي.

- والدول العربية ذات الموارد الزراعية لديها فرصة للاستفادة من تحرير التجارة والإصلاح الاقتصادي في الوطن العربي يعني التخصص الإقليمي في إنتاج عدد محدود من السلع الزراعية التي لكل إقليم فيها ميزة تنافسية، وأن تنتحى عن مقولة أنها تملك مدا واسع فنيا لإنتاج عديد من السلع الزراعية. فقضية السوق المفتوح الحر تعني التخلي عن الحماية، وإعمال المنافسة في كل من السوق المحلي (ضد المستورد)، والسوق العالمي (ضد المتاح)

أ-٢-و يبدو أن الإصلاحات المرجوة في التجارة الزراعية سوف تحدث ببطء. فالدول العربية، بكل المقاييس، تحتاج فسحة من الوقت غير قصيرة لتغيير سياساتها

للاستفادة من هذه التغيرات. وعلي الجانب الآخر. الدول الصناعية سوف تستغل قوي السوق وتجري هذا التكيف بدرجة أقل مما تتطلبه الاتفاقات. هذا يعني أن منظمة التجارة العالمية (WTO) يجب أن تكون يقظة ودقيقة الأداء في التأكد من أن الاتفاقات تنفذ بصورة عادلة. ولكن يجب النظر لمنظمة التجارة العربية بصورة غير متشائمة لأنها مؤسسة تعطي الدول النامية ومنها العربية فرصة وجود منتدى منظم ومتخصص لتقدم من خلاله شكواها وتظلمها بشكل أكثر فاعلية عن ذي قبل.

ب- ويقتضي الأمر التأكيد علي أن، توقعات المنافع من تحرير التجارة تعتمد لحد ما علي تهيئة المناخ للفرص البديلة الجديدة للصادرات غير التقليدية ذات القيمة المضافة العالية. واللحوم الحمراء تعتبر ذات إمكانات كبيرة في هذا الشأن في عدة دول عربية ربما تختفي حاليا خلف سياسات اقتصادية تبالغ في تقييم سعر الصرف، أو تؤدي لسلسلة من التشوهات السعرية، ونظم تسويقية متخلفة تفتقر لإطار التنظيمي والمؤسسي الكفء. ولكن في ظل مناخ تنافسيَ عادل سوف تأخذ معايير الجودة والتعبئة والتغليف والتصنيع والتخزين والنقل دورها في إبراز القدرة التنافسية للحوم الحمراء لتكون مصدرا هاما لزيادة الدخل وجلب حصيلة تصديرية كبيرة من العملات الحرة الأجنبية لعدد من الدول العربية.

ت- علي الرغم من أن اتفاقات جولة أورجواي تعني الإلغاء التدريجي للدعم عن المدخلات والمخرجات، فإنها تشجع دعم البحث ونظم نقل التكنولوجيا، والتي لا تعتبرها دعما للإنتاج. وهذا أمر إيجابي لو فطنت له الدول العربية في مجال الإنتاج الحيواني بصفة عامة وإنتاج اللحوم الحمراء بصفة خاصة. فقد أكدت دراسات علماء التنمية منذ الخمسينات والستينات، أمثال "سولو، وميلور" أنه حتى الدول الصناعية الكبرى قد حققت تقدمها الزراعي اعتمادا علي التقدم التكنولوجي، أكثر منه علي الأسلوب التقليدي في زيادة كثافة المدخلات. كما تشجع، أو علي الأقل لا تحظر، اتفاقات تحرير التجارة توجيه الدعم لتطوير البنية الأساسية

من طرق ومواصلات،وغيرها. وهي عناصر تتعاضد مع تطوير البحث ونقل التكنولوجيا كبدائل لرفع الدعم عن المدخلات والمخرجات. بل إن علماء التنمية يؤكدون أن أثر هذه المكونات في منظومة التنمية سيكون أكبر من سياسات الحماية والدعم للأسعار التي سادت في الحقبة السابقة. ويدخل ضمن هذا الأمر رسم سياسات زيادة المتاح من المدخلات ومستلزمات الإنتاج، لضمان نجاح نقل لتكنولوجيا.ولا يخفي أن الإصلاح المؤسسي في مجال نقل التكنولوجيا. ومجال الإرشاد الحقلي يدخل ضمن هذه الحزمة البديلة المطلوب دعمها.

ث-١-آثار التغيرات المتوقعة في الأسواق السلعية العالمية بعد تطبيق اتفاقيات جولة أورجواي على أسواق المنتجات الحيوانية الغذائية ومدخلاتها تتمثل بصفة أساسية في أسواق وأسعار الحيوانات الحية و اللحوم الحمراء و منتجات الألبان. فقد تعهدت دول مجلس الوحدة الأوروبية خفض الدعم على أسعار صادرات اللحوم الحمراء بنسبة ٤٠%، ومنتجات الألبان بنسبة ٢٥% في عام ٢٠٠٠. و هذا مؤداه تخفيف الضغط على المنتجين المحليين من أثر انخفاض أسعار المنتجات المستوردة المنافسة. و تعهدت أيضا الولايات المتحدة الأمريكية بأن تخفض الدعم على صادراتها بصورة معنوية،جدول رقم (١)

ث- تقسم الدول العربية إلى ثلاثة أقسام بالنسبة لنظم إنتاج اللحوم الحمراء:

ث-١- أولهما نظام إنتاج لا يعتمد علي توافر موارد طبيعية أو بشرية تعطي ميزات نسبية في الإنتاج، ولكن يعتمد علي خلق أنشطة للتوظف وتشغيل رأس المال، وتوفير منتجات طازجة ذات نوعية خاصة محليا، مثل الغنام العربي والنجدي، وإنتاج

الحليب الطازج من ماشية حلوب، ومن ثم ضرورة تسمين الذكور الناتجة لزيادة القيمة المضافة ويشمل بصف أساسية دول مجلس التعاون الخليجي. وتستورد كميات كبيرة من الضأن الأسترالي والصيني لسد حاجة المقيمين من غير مواطني هذه الدول، وتستورد كميات أخري من الأغنام والأبقار كأضحية في المواسم الدينية من نوعيات منخفضة السعر والجودة من السودان والصومال وجيبوتي وموريتانيا. وأسواق اللحوم الحمراء بها لن تتأثر كثيرا بتطبيق اتفاقات التجارة الحرة في هذا القطاع بل إن أسعار الواردات سوف تنخفض، والإنتاج المحلي لا يدخل في إطار المنافسة أصلا.

ث-٢- يعتمد النظام الثاني على إنتاج أعلاف خضراء مروية ومخلفات المحاصيل والطحن والعصر كمصادر علف إضافية في تسمين ذكور القطعان الحلوب ومن ثم تعتبر تكاليف الفرصة البديلة لإنتاج اللحوم الحمراء فيها مرتفع، وسف يبقي مرتفعا حتى بعد رفع الدعم عن صادرات أوروبا وأمريكا و تشمل: مصر ومناطق زراعية هامة في كل من سوريا و العراق و المغرب و تونس و الجزائر و الأردن و لبنان. أما باقي مناطق هذه الدول (عدا مصر)، هناك مناطق أخري كبيرة مطرية أو بعلية يقل فيها معدل الأمطار عن ٣٠٠مم^{٣} . هذه المناطق تستغل حاليا لإنتاج محاصيل غذائية أساسية من الحبوب، برغم أن ميزتها النسبية هي في تربية قطعان الضأن كنمط هام في الطلب العربي علي اللحوم الحمراء، برغم أن غلة هذه المحاصيل منخفضة وعرضة لمخاطرة نقص مستوي الأمطار بصورة متكررة. و يحاول المنتجون التغلب علي ذلك بعدم تكثيف استخدام المدخلات أو بعدم تبني أي تقنيات حديثة مكلفة. ولكن من أجل تامين احتياجاتهم من الحبوب الغذائية يفضلون زراعة هذه الأراضي عن توجيهها إلي تنمية المراعي وإنتاج اللحوم. وهو قرار رشيد لأن

البنية الأساسية وسبل الاتصالات والمواصلات، ونظم التسويق لا تسمح لهم بإمدادات كافية من الحبوب الغذائية من مناطق الإنتاج المتخصصة، أو من الأسواق الحضرية.

ث-٣-و النظام الثالث رعوي و لكن محتاج لتطوير كبير حتى يمكن بلوغ الميزة النسبية في هذه الدول القدرة التنافسية في السوق العالمي و تشمل السودان و الصومال وجيبوتي.

ث-٤- فغياب البنية الأساسية وعدم الاستقرار في مناطق كثيرة، وافتقار لرأس المال، يجعل إنتاج مناطق عديدة في هذه الدول بمعزل عن السوق.

ث-٥- ليس هذا فحسب بل إن تقلبات سقوط المطار، والتي تصل أحيانا لحد الجفاف، يؤدي لنفوق أعداد كبيرة من الثروة الحيوانية، وانخفاض أو على الأقل انخفاض أوزانها، ولو بقيت للموسم القادم. وحتى لو كان جيد المطار، فلن تبلغ وزنا تسويقيا مناسبا، أو نوعية لحد أفضل، بل تصبح اكبر عمرا.

ث-٦-

- وكما سبق أن عرضت الدراسة في الجزء الثاني المقدرة التنافسية للدول العربية في إنتاج اللحوم الحمراء في إطار تحرير التجارة العالمية ومقررات جولة أورجواي:أنه حتى بعد تنفيذ هذه التعهدات سوف تبقى الأسعار العالمية أقل من أسعار المنتجات المحلية في كل الدول العربية ما عدا كل من السودان و الصومال و موريتانيا وجيبوتي (ولحد ما سوريا بالنسبة لإنتاج الأغنام). لكن هناك محددات و معوقات اقتصادية و فنية و طبيعية واجتماعية وسياسية لا تجعل الميزة النسبية لهذه الدول في إنتاج اللحوم الحمراء ترقى إلى مرتبة الميزة التنافسية، و حتى لو صح فرض اقتراب أسعار اللحوم الحمراء المستوردة

من الأسواق الأمريكية أو الأوروبية من الأسعار المحلية نتيجة خفض الدعم على صادرات تلك الدول إلى الدول العربية، فسوف تبقى أسواق كل من نيوزيلندة و أستراليا و الأرجنتين مصدرا لصادرات رخيصة منافسة من اللحوم الحمراء حيث ينعم الإنتاج في تلك الدول بموارد رعوية كثيفة.

- و يجدر الإشارة أن استيراد اللحوم الحمراء إلى الدول العربية سوف يستمر لأن هناك عجز في الإنتاج عن تغطية الطلب المتوقع، خاصة إذا صار نمو الإنتاج بمعدله. و هذا يعني أنه مع تطبيق اتفاقية التجارة الحرة و إزالة معوقات الاستيراد، لن تؤدي الواردات إلى إعاقة الإنتاج المحلي بل سد فجوة في الاستهلاك تساعد على استقرار الأسعار كما تساعد على إعادة هيكلة نظم الإنتاج المحلية نحو تحقيق الكفاءة الاقتصادية في الإنتاج والتسويق. ليس هذا فحسب بل إن استيراد اللحوم الحمراء، والمتوقع أنها ستظل أرخص من أسعار الإنتاج المحلي (بدون إغراق)، سوف يساهم في إشباع طلب الفئات منخفضة الدخل في كثير من المجتمعات العربية. و قد أثبتت العديد من الدراسات أن هذه الفئات الفقيرة تعاني أصلا من نقص في البروتين الحيواني في غذائها اليومي.

٤ مجالات التطوير والتنسيق العربية للحد من الآثار السلبية لتحرير التجارة الدولية علي قطاع اللحوم الحمراء

- الفلسفة العامة للتجارة العالمية مستقبلا هي السماح بالاستيراد و التصدير طالما أنه مقدر بسعره الكامل دون دعم أو إغراق. و هذا يخلق منافسة عادلة تحفز تنمية نظم إنتاج اللحوم الحمراء محليا في الدول العربية التي تتيح مواردها الطبيعية فرصة تحقيق الميزة النسبية.
- هناك تحفظ جد هام نتيجة تنفيذ اتفاقات تحرير التجارة : هل الإغراق قضية من السهل الحكم

عليها من قبل الأسواق المضارة؟، و هل من السهل إثبات ذلك؟. ورغم ذلك فمن الضروري أن تسعى الدول العربية جميعا إلى سن قوانين منع الإغراق و إنشاء المؤسسات القادمة القادرة على متابعة تنفيذ هذه القوانين سواء على المنتجات المستوردة أو المحلية، علاوة على الدفاع عن اتهامات الإغراق المزمع رفعها من قبل الدول الأخرى المستوردة من الدول العربية في حالة إمكانية تصدير اللحوم إليها. و قضية توافر المعلومات السوقية في هذا الشأن أمر هام للغاية حتى يمكن توفير المستندات الدالة على حدوث الإغراق، كما أن توافر وسائل الاتصال الكفء عالميا و محليا تعضد من نجاح سياسات مكافحة الإغراق. ليس هذا فحسب بل لابد من توافر مجالس تسويقية للحوم الحمراء تضم نخبة من المسوقين و المنتجين و المستهلكين و ممثلين للحكومة تعمل على الكشف عن المتلاعبين في السوق الذين يقومون بالإغراق، حيث أن أصحاب المصلحة و المتنافسين هم وحدهم القادرين على كشف عمليات الإغراق و تقديمها لجهاز مكافحة الإغراق في كل دولة. و يمكن للجامعة العربية أو المنظمات التابعة لها أن تتعاون في هذا الشأن من حيث توفر المعلومات السوقية العالمية، و أيضا تبني قضايا مكافحة الإغراق بالتعاون مع الدول المضارة. و هذا يحتاج أن يكون لدى جامعة الدول العربية مكتب للتعاون مع منظمة التجارة العالمية (WTO)

ت- في شأن مجالات التطوير والتنسيق القومية، يقترح دراسة إنشاء شركات إقليمية تتوافر بينها المنافسة تضطلع بمهام تسويق اللحوم الحمراء والماشية والأعلاف، باعتبار أن التسويق الكفء هو المدخل الصحيح والحافز الرئيسي لتنمية الإنتاج. والدول العربية المالكة لرأس المال والخبرة الفنية مستوردة رئيسية للحوم الحمراء في الوطن العربي، وعلي رأسها دول مجلس التعاون الخليجي، ومصر، وأيضا تونس. وعلي الدول ذلت الميزات النسبية والموارد الطبيعية والبشرية القادرة علي الإنتاج الكبير للحوم الحمراء، أن تهيئ المناخ لعمل هذه الشركات في أراضيها، باعتبار أنها السوق الرئيسي للتصدير. وهذا المناخ يتطلب تعديل

السياسات الاقتصادية، بإعطاء ميزات خاصة للاستثمار. التملك للشركات العربية بكافة صورها. وتقدم التعهدات الحكومية والضمانات الكفيلة بعمل واستمرار هذا النشاط بعيدا عن تغيرات المناخ السياسي. هذه الشركات سوف تعمل علي توفير قدرات النقل والتخزين والتعبئة، والتغليف، وربما أيضا التصنيع للحوم الحمراء، والعلاف المركزة. وأيضا سوف تعمل علي استقرار العرض والأسعار لصادرات وواردات الدول العربية ومن اللحوم الحمراء. وسوف تؤسس المناخ الحافز للمنتجين في دول الميزة النسبية في إنتاج اللحوم الحمراء، وهي السودان، والصومال، وجيبوتي، وموريتانيا، وسوريا (بالنسبة للضأن والماعز). كما أنها سوف تكون مصدرا في المستقبل لتمويل نشر التكنولوجيا الحيوية (التحسين الوراثي) والرعاية البيطرية، في دول المنشأ. وهذا أمر تمارسه بعض الشركات الخليجية حاليا ولكنها تعتمد علي أسواق غير عربية مثل استراليا والصين. بل وبعضها يملك مزارعا في استراليا.

ث- إن التغلب علي عقبة الاشتراطات الصحية والبيئية لمنظمة التجارة العالمية تعتبر من القضايا التي تحتاج جهودا عربية مشتركة لأنها تتضمن توفير المال للتمويل والتكنولوجيا المتقدمة، والتدريب والتنمية البشرية، كما تحتاج لجهود قطرية في شأن التشريعات المنظمة، وتحتاج أيضا لبرامج توعية لتنمية الوعي الصحي والبيئي لدي كل الأطراف العاملة في السوق. وهنا يجدر الإشارة إلي أن توفير الوقاية من التلوث الكيميائي وسموم الميكروبات المتبقية في المنتجات حتى بعد قتلها بوسائل الحفظ تتطلب الحماية منذ مرحلة الإنتاج، وليس في مراحل لاحقة، لأن الأثر المتبقي قد لا يكون كافيا إزالته بوسائل التعقيم والحفظ المعروفة، وإذا كان هناك إصرار علي ذلك فسوف يكون مكلفا للغاية، بل وسوف يؤدي لفقد كثير من القيمة الغذائية للحوم. ويجب النظر غلي المر علي أنها قضية حماية للمستهلك العربي قبل أن تكون قضية تنمية صادرات، فالمواطن العربي أحق بالتمتع بلحوم خالية من أي إصابة أو تلوث.

وصعوبة الأمر أن الدول والمناطق ذات الميزات النسبية في إنتاج اللحوم الحمراء نظم واسعة غير كثيفة رعوية، مسألة التحكم في ظروفها الصحية أمر صعب. ولكن ممكن إذا استعانت هذه الدول بميزات اتفاقيات التجارة الحرة في مساعدات الدول المتقدمة ذات الخبرة في حماية الماشية والأغنام في نظم رعوية شبيهة مثل نيوزيلانده واستراليا.

ج- إن تنمية قطاع اللحوم الحمراء لابد أن يصاحبه توظيف اقتصادي للمارد، خاصة البشرية، فليس الوضع الظاهري من استيعاب الإنتاج الحيواني الرعوي أو المروي للعمالة العائلية يعني توظيفا اقتصاديا لها، بل ربما أدي ذلك لتخفيض القدرة التنافسية، لأن حساب عائد الفرصة البديلة لهذه العمالة الكثيفة قد يبرز أنها غير اقتصادية. ولكن برامج التنمية الريفية تعني إيجاد فرص عمل غير زراعية للعمالة العائلية الزراعية والرعوية، وهذا يولد دخلا الأسرة يؤدي لقدرتها علي استثمار الكفء في الثروة الحيوانية من خلال تبني تكنولوجيا تحسين السلالات والتغذية الفضل والرعاية البيطرية. كما تعني التنمية الريفية توفير البنية الأساسية من طرق ومواصلات ووسائل اتصال ومصادر طاقة. وهي المحددات الرئيسية لرفع الإنتاجية، لأنها تعني توفير البنية الأساسية التسويقية، ومن ثم توفر حوافز زيادة العرض بالتوسع الرأسي (زيادة الإنتاجية) أو الأفقي (بزيادة سعة الحيازة).

ج-١-إن إيجاد مناخ السوق الملائم لتحرير التجارة يقتضي العمل علي تحقيق نظم تسويقية تتوافر فيها مقومات التكامل الرأسي لمراحل السوق،تكامل افقي بين وحدات الإنتاج في مرحلة التسويق لتوفير ميزات السعة الكبيرة دون المساس بغالبية الحيازات الصغيرة لخفض التكاليف التسويقية وزيادة حوافز الربح، دون خلق ضغوط ارتفاع الأسعار علي المستهلك المحلي. ووسائل التكامل المعروفة في الأسواق العالمية المتقدمة تأخذ ثلاثة أشكال:

ج-١-أ- هي التعاونيات (كحركة شعبية ذات أهداف اقتصادية واجتماعية، وليست خاضعة لتدخلات حكومية، أو لأغراض سياسية).

ج-١-ب- الشركات الكبرى متعددة المراحل والأغراض

ج-١-ت- النظام التعاقدي بين مراحل السوق ومؤسساته بشكل تضمنه تشريعات تسويقية متخصصة.

ج-٢-إن دور الدولة يجب أن يشمل في مجال تنظيم السوق سن قوانين لمنع الاحتكار وضمان عدالة

الممارسات التسويقية وحماية المستهلك. علاوة على ذلك تبحث وتطوير المنتجات، وتوفير المعلومات السوقية.

جدول ١

التزامات الاتحاد الأوروبي وأمريكا بخفض دعم الصادرات الزراعية وفقا لاتفاقيات جولة أورجواي

الدولة والسلعة	مليون دولار			الف طن		
الاتحاد الأوروبي	١٩٩٥	٢٠٠٠	%للخفض	١٩٩٥	٢٠٠٠	%للخفض
قمح	٢٥٨٦,٧٥	١٤٢٦,٣٧٥	٤٤,٨٦%	١٩١١٨,٦	١٣٤٣٦,٤	٢٩,٧٢%
حبوب علف	١٦٢٠,٨٧٥	١١٠٣,٦٢٥	٣١,٩١%	١٢١٨٢,٦	٩٩٧٣,٤	١٨,١٣%
جبن	٦٣١,٥	٣٥١,٣٧٥	٤٤,٣٦%	٤٠٦,٧	٣٠٥,١	٢٤,٩٨%
زبد وسمن	١٥٥٧,٣٧٥	١٠٦٠,٢٥	٣١,٩٢%	٤٤٧,٢	٣٦٦,١	١٨,١٤%
مسحوق لبن منزوع الدسم	٤٣٤,٨٧٥	٢٩٦,١٢٥	٣١,٩١%	٢٩٧,٢	٢٤٣,٣	١٨,١٤%
لحوم بقري	٢٣٧٥,٧٥	١٥٧٤,٢٥	٣٣,٧٤%	١١١٨,٧	٨١٧,١	٢٦,٩٦%
لحوم دواجن	١٧٢,٢٥	١١٤,٥	٣٣,٥٣%	٤٤٠,١	٢٩٠,٦	٣٣,٩٧%
بيض بالمليون دسته	٤٦,٧٥	٣١,٨٧٥	٣١,٨٢%	١٠٧,٢	٨٣,٣	٢٢,٢٩%
الولايات المتحدة الأمريكية						
قمح	٩٥٦,٨٧٥	٤٥٤,٧٥	٥٢,٤٨%	٢٠٢٣٨	١٤٥٢٢	٢٨,٢٤%
حبوب علف	٨٤,٦٢٥	٥٧,٦٢٥	٣١,٩١%	١٩٠٦	١٥٦١	١٨,١٠%
جبن	٦,٦٢٥	٤,٥	٣٢,٠٨%	٤	٣	٢٥,٠٠%
زبد وسمن	٥٦	٣٨,١٢٥	٣١,٩٢%	٤٣	٢١	٥١,١٦%
مسحوق لبن منزوع الدسم	١٥١,٣٧٥	١٠٣,١٢٥	٣١,٨٧%	١٠٨	٦٨	٣٧,٠٤%
لحوم بقري	٤١,٨٧٥	٢٨,٥	٣١,٩٤%	٢١	١٨	١٤,٢٩%
لحوم دواجن	٢٦,٧٥	١٨,٢٥	٣١,٧٨%	٣٤	٢٨	١٧,٦٥%
بيض بالمليون دسته	٩,٥	٢	٧٨,٩٥%	٣٠	٧	٧٦,٦٧%

جدول ٢

مؤشرات التجارة الخارجية في لأبقار الحية في الدول العربية في التسعينات

	صادرات الأبقار الحية متوسط(٨٩-٩٣)			صادرات الأبقار الحية في عام ١٩٩٦			معدل النمو السنوي(%)	
دولة	ألف رأس	ألف دولار	متوسط سعر	ألف رأس	ألف دولار	متوسط سعر	في الكمية	في السعر
لأردن								
لإمرات	٠.٠٥	٥٠	١٠٠٠	٠.١٩	٢٥٠	١٣١٦	٢٦.٧٠%	٥.٤٩%
بحرين								
تونس								
لجزائر								
جيبوتي	٦٩.١٢	٦٥٥٠	٩٥	٦٢.٠٢	١١٥٩٠	١٨٧	-٢.١٧%	١٣.٥٨%
لسعودية								
لسودان	٢.١٦	١٩٥٠	٩٠٣	١٠.٠٩	٢٦٩٠	٢٦٧	٣٠.٨٣%	-٢٤.٣٩%
سورية								
لصومال	١٥.١٨	٤٠٦٠	٢٦٧	٤.٥٥	١٣٨٠	٣٠٣	-٢٤.١٠%	٢.٥٢%
لعراق								
عمان	٠.١٥	٦٠	٤٠٠	٠.٤٥	٨٠	١٧٨	٢١.٩٧%	-١٦.٢٢%
قطر				٠.٠١	١٠	١٠٠٠		
لكويت				٠.٠١	٣٠	٣٠٠٠		
لمن								
لبيا								
مصر	٠.٣٦	١٠٨٠	٣٠٠٠	٠.٣٢	٨٤٠	٢٦٢٥	-٢.٣٦%	-٢.٦٧%
لمغرب								
موريتانيا	٥٦.٠٠	١٥٨٤٠	٢٨٣	٣٧.١١	١١٢٥٠	٣٠٣	-٨.٢٣%	١.٣٩%
اليمن								
جملة	١٤٢.٩٦	٢٩٥٥٠	٢٠٧	١١٤.٧٦	٢٨١٣٠	٢٤٥	-٤.٣٩%	٣.٤١%
جملة	٢٦٦.٤١	١٧٢١٣٠	٦٤٦	٢٣٨.٩٢	٢٢٩٥٧٠	٩٦١	-٢.١٨%	٧.٩٤%

جدول ٣

مؤشرات التجارة للضأن والماعز في الدول العربية في التسعينات

الدولة	صادرات الضأن والماعز الحي متوسط			صادرات الضأن والماعز الحي في عام			معدل النمو السنوي(%)	
	الف رأس	الف دولار	متوسط سعر	الف رأس	الف دولار	متوسط سعر	في الكمية	في السعر
الأردن	٣٤٥.١٧	١١١٤٠	٣٢	٧٣٩.٥٣	٨٨١١٠	١١٩	١٥.٢٤%	٢٦.١٢%
الإمارات	١٩.٨٧	٢٤١٠	١٢١	٥.٤٤	٤٥٨٠	٨٤٢	-٢٥.٩١%	٣٨.٧٥%
البحرين				٠.٠١	٢	٢٠٠		
تونس	١٢.٣٢	١٨٢٠	١٤٨					
الجزائر								
جيبوتي								
السعودية	٢٥٣.٣٦	٢٢٣٣٠	٨٨	٣٨٤.٦٦	٣٣٨٧٠	٨٨	٨.٣٥%	-٠.٠٢%
السودان	١٢٨٥.٣٠	٩٩٤٥٠	٧٧	١٢٤٤.٩٣	٧٥٨٨٠	٦١	-٠.٦٤%	-٤.٧٧%
سوريا	٩١٠.٠٦	١٢٥١٢٠	١٣٧	٥٨٩.٢٧	٢٣٥٧٠	٤٠	-٨.٦٩%	-٢٤.٦٩%
الصومال	٣٩٥.٤٤	٢٠٤٤٠	٥٢	١٧٠.١٠	٦٨٧٠	٤٠	-١٦.٨٧%	-٤.٩٣%
العراق	٣٨.٤٧	٤٢٥٠	١١٠	٢٩.٩٢	٣٠٣٠	١٠١	-٥.٠٣%	-١.٧٤%
عمان	٤٢.١٥	٣٠٦٠	٧٣	٥٩٤.٣٠	١٦٦١٠	٢٨	٥٢.٩٢%	-١٩.٠٩%
قطر	٤٧.١٩	٢٢٩٠	٤٩	٥٧.٠٠	٥٣٥٠	٩٤	٣.٧٨%	١٣.١٩%
الكويت	٥.١٩	٢٦٠	٥٠	٠.١٠	٣	٣٠	-٧٨.٩٩%	-١٠.٢٦%
لبنان								
ليبيا								
مصر	٨١.٣٩	٥٢٢٠	٦٤	٨٦.٧٦	٤٣٦٠	٥٠	١.٢٨%	-٤.٨٨%
المغرب								
موريتانيا	٤٣٥.٠٠	٢٢٧٩٠	٥٢	٤٥٠.٩٨	٢٤٤٩٠	٥٤	٠.٧٢%	٠.٧٢%
اليمن								
جملة	٢٨٧٠.٩	٣٤٢٣١٠	١١٩	٤٣٥٢.٨٩	٢٨٦٧٨٠	٦٦	٨.٣٢%	-١١.٨٦%
جملة	١٢١٠٥.٣٩	٨٠٧٣٣٠	٦٧	٩١١٦.٥٨	٧٦٩٤٨٠	٨٤	-٥.٦٧%	٤.٧١%

جدول ٤

مؤشرات التجارة الخارجية في اللحوم الحمراء عدا الحيوانات الحية في الدول العربية

في التسعينات

	صادرات كمتوسط للفترة (٨٩-٩٣)			الصادرات في عام ١٩٩٦			معدل النمو السنوي(%)	
	ألف طن	ألف دولار	متوسط سعر	ألف طن	ألف دولار	متوسط سعر	في الكمية	في السعر
	٠.٠٢	١٤٠	١١٦٧	٠.٠٢	٤٠	٢٠٠٠	-٣٥.٨٤%	١٠.٧٨%
	١١.١١	١١٤٧٠	١٥٧٨	١١.١١	١٧٩٢٠	١٦١٣	٢١.٢٠%	٠.٤٤%
	٠.٠٧	٧٠٠	١٤٠٠	١١٠	١١٠	١٥٧١	-٣٩.٣٢%	٥.٧٨%
		٥٠	٢٥٠٠					
	٠.٠٣	١٠	١٠٠٠	٠.٠٣	٨٠	٢٦٦٧	٢١.٩٧%	٤٩.٠٤%
	٣.٨٣	٤٤٩٠	٢٠٠٤	٣.٨٣	٧٩١٠	٢٠٦٥	١٠.٧٣%	٠.٦٠%
	١١.٩٢	٣٢٩٠	٣٠١٨	١١.٩٢	٢٨٢٩٠	٢٣٧٣	٤٧.٨٤%	-٤.٨١%
	٤.٥٢	١١٢٠	١٢٧٣	٤.٥٢	٧٨٠٠	١٧٢٦	٣٢.٧٣%	٦.٠٩%
	٥.٥٠	١٠٣١٠	١٩٩٠	٥.٥٠	١١١٧٠	٢٠٣١	١.٢٠%	٠.٤٠%
	٠.٢٣	٨٠٠	١٨١٨	٠.٢٣	٤٤٠	١٩١٣	-١٢.٩٧%	١.٠٢%
	٠.٨٨	٢٥٩٦٠	٩٣٥	٠.٨٨	١٤٠٠	١٥٩١	-٦٩.٠٢%	١٠.٦٢%
	٣٨.١	٣٧٦٤٠	٨٣٧	٣٨.١	٧٥١٦٠	١٩٧٣	-٤٧.٦٦%	١٧.١٤%
	٣٧١.٤٨	٦٩١٧٣٠	١٦٧٥	٣٧١.٤٨	٦٩٨٦٢٠	١٨٨١	-٢.١٢%	٢.٣٢%

جدول ٥

أسعار لحم البقر في الأسواق العربية في عام ١٩٩٦

الدولة	دولار للطن			انتشار السعر لدولار (%)		النمو السنوي في سعر الطن (%) ١٩٩٢-١٩٩٦
	سعر المزرعة	سعر الجملة	سعر التجزئة	نصيب المنتج	نصيب تجارة الجملة	
[illegible]	٤,٢٢٤.٠٠	٤,٨٢٨.٠٠	٥,٦٣٢.٠٠	٧٥.٠٠%	٨٥.٧٢%	٦.٤٦%
[illegible]		٢,٦٥٢.٠٠	٣,١٨٣.٠٠		٨٣.٣٢%	-٠.٠٧%
[illegible]	٢,٢٩٣.١٠	٢,٤٥٧.٦١	٦,٢٦٤.١٥	٣٦.٦١%	٣٩.٢٣%	٠.٠٣%
[illegible]			٥,٥١٨.٥٨			-٦.٣٧%
[illegible]		٥,٣٤٠.٠٠	٦,٢٢١.١٠		٨٥.٨٤%	١.٢٢%
[illegible]		١,٠٥٠.٠٠	١,٢٦٠.٠٠		٨٣.٣٣%	-١٧.٦٢%
[illegible]		٢,٧٤٩.١١	٣,٠٦٤.٠٠		٨٩.٧٢%	-٥.٠٢%
[illegible]		٢,٣١٠.٠٠	٢,٤٧٥.٠٠		٩٣.٣٣%	
[illegible]			٥,٧٢٠.٠٠			٢.٦٣%
[illegible]	٢,٦٩٧.٢٤		٤,٥٧١.٦٠	٥٩.٠٠%		٨.٢٢%
[illegible]			٧,٠٤٥.٤٢			١٠.٢١%
موريتانيا	١,٢٥٠.٠٠	١,٦٦٦.٠٠	٢,٦٥٧.٠٠	٤٧.٠٥%	٦٢.٧٠%	٩.٢١%
اليمن	٣,٠٠٠.٠٠		٤,٠٠٠.٠٠	٧٥.٠٠%		-١٥.١٥%

جدول ٦

أسعار لحم الضأن في الأسواق العربية في عام ١٩٩٦

الدولة	دولار للطن			انتشار السعر لدولار(%)		النمو السنوي في سعر الطن (%) ١٩٩٢-١٩٩٦
	سعر المزرعة	سعر الجملة	سعر التجزئة	نصيب المنتج	نصيب تجارة الجملة	
الأردن	٤٩٢٨	٥٦٣٢	٦٣٣٦	%٧٧,٧٨	%٨٨,٨٩	%٤,٥٨
البحرين	٢٨٩١	٢٣٨٧	٢٦٥٢		%٩٠,٠١	%٠,٠٨-
تونس		٣٠٧٠,٧٨	٦٧٣٢,٧٤	%٤٢,٩٤	%٤٥,٦١	%٢,٤٣
الجزائر			٨١٩٢,٤٥			%١٦,٤٨-
السعودية		٥٣٤٠	٦١٦٧,٧		%٨٦,٥٦	%٠,٠٩
السودان		١٦٨٠	١٩٦٠		%٨٥,٧١	%١٤,٧١-
سوريا		٤٠١٤,٢٢	٤٤٩٢,٨٩		%٨٩,٣٥	%٤,٥٣-
العراق		٢٤٧٥	٣٣٠٠		%٧٥	%٦٥,٢٢
عمان			٢٥٨٧			%٠,٠٥
مصر	٢٨٣٩,٦١		٥٨٨٩,٣٤	%٤٨,٢٢		%١١,٧٤
المغرب						
موريتانيا	١٣٣٣	١٤٥٠	٣٠٤٩	%٤٣,٧٢	%٤٧,٥٦	%١٤,٤٤-
اليمن	٥٠٠٠		٨٠٠٠	%٦٢,٥		%٥,١٨-

جدول ٧

تقدير سعر المزرعة وسعر الحدود للحوم الحمراء في دول عربية

الدولة	سعر المزرعة (دولار للطن) في عام ١٩٩٦
الأردن	٤٢٢٤
البحرين	٢٣٨٧
تونس	٢٢٩٣
الجزائر	٤١٣٨
السعودية	٤٦٦٦
السودان	٩٤٥
سوريا	٢٢٩٨
العراق	١٨٥٦
عمان	٤٢٩٠
مصر	٢٦٩٧
المغرب	٥٢٨٤
موريتانيا	١٢٥٠
اليمن	٣٠٠٠
السعر العالمي	١٨٨١

جدول ٨

نتائج نماذج السوق لمحاكاة أثر تطبيق التزامات جولة أورجواي لتحرير التجارة -

النموذج	الزيادة المتوقعة في أسعار المنتجات الحيوانية (%) في عام ٢٠١٠		
	حبوب أعلاف	لحوم حمراء	منتجات ألبان
وزارة الزراعة الأمريكية	٨-١٩	٧	٨٤
المعهد الدولي لتحليل النظم التطبيقية	١٣	١١	٣٤

٥ المراجع

٥ -١ مراجع باللغة العربية:

١. إبراهيم سليمان. (١٩٩٧). تقدير نماذج لمحاكاة لأسواق المنتجات الحيوانية الغذائية". مصر العاصرة، مجلة ربع سنوية، مجلد ٨٨، العدد ٤٤٦، صفحة ٣-٢٧.

تصدرها الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع. القاهرة، مصر.

٢. جامعة الدول العربية -المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (١٩٨٠). برامج الأمن الغذائي العربي: الجزء السادس: تنمية الإنتاج الحيواني والداجن .الخرطوم، السودان.

٣. جامعة الدول العربية -المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (١٩٨٠). برامج الأمن الغذائي العربي: الجزء الأول: استراتيجية وبرامج الأمن الغذائي العربي". الخرطوم، السودان

٤. جامعة الدول العربية -المنظمة العربية للتنمية الزراعية. ١٩٧٥()). تحسين المراعي وإنتاج الأعلاف في الأردن". الخرطوم، السودان.

٥. جامعة الدول العربية -المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (١٩٩١). "الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية" المجلد رقم ١١. الخرطوم، السودان.

٥ -٢ مراجع باللغة الإنجليزية:

١. Ibrahim Soliman (١٩٩٤). "Impacts of GATT

Implementation And Animal Protein Food System In Egypt". Egyptian Journal of Agricultural Economics. Volume ٤. No. ٢. P: ١١٢-١٩٠. Published by Egyptian Association of Agricultural Economics. Giza. Egypt..

٢. Shahla Shapouri & Ibrahim Soliman. (١٩٨٥). "Egyptian Meat Market: Policy Issues : Trade, Prices and Expected Market Performance:. Research Bulletin No. AGES ٨٤١٢١٧. International Economic division. Economic Research Service. USDA. USA.

٣. Ibrahim Soliman. (١٩٨١). "Red Meat Price Policy in Egypt". Zagazig Journal of Agricultural Research. Vol. ٨. No. ٢. Faculty of Agriculture. Zagazig University. Zagazig. Egypt

٤. Winrock International. (١٩٩٥). "Animal Protein Foods System: Increasing Efficiency of Production, Processing and Utilization. Volumes I and II. USAID/Cairo and Principal Bank For development and agricultural Credit in Cairo. Final Report.

٥. ECWA/FAO Joint Division. (١٩٧٥). "Alternative Strategies For Agricultural Development in Jordan". FAO. Rome.

٦. USDA: Foreign Agricultural Service. (١٩٩٤). GATT/ Uruguay Round Fact Sheets". Wash. DC USA.

٧. John Mellor. (١٩٩٢). " Food for Development in a Market-Oriented World". John Mellor Associates Wash. DC.

١.